Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.2), pages: 737 -757 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

# Political Obstacles and Their Impact on Iraqi Political Reform After 2011

**lecturer.Dr. Hadeel Ibrahim Mohammed**

**University of Kirkuk / College of Law and Political Science , Hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq**

**ARTICLE INFORMATION**

**Received:23 Apr 2026**
**Accepted:1 May 2026**
**Published:1 Jun 2026**

**Keywords:**

- Iraq
- political reform
- quota system
- political parties
- corruption

## ABSTRACT

The issue of political reform in Iraq is of great and profound importance, as the country's experience since 2003 represents a unique case in the history of contemporary political transitions. It has transitioned from an authoritarian, one-party system to a pluralistic, federal democratic system under complex circumstances marked by foreign occupation and regional interference. Despite its constitutional achievements—including the holding of periodic elections and the peaceful transfer of power—the political reform process in Iraq continues to face numerous internal and external obstacles that have prevented it from meeting citizens' demands and thereby transforming into a functioning state governed by the rule of law. These obstacles are multifaceted, affecting all aspects of the state; which affects social stability and contributes to a state of reform stagnation. Foremost among these obstacles are the lack of political will among the ruling elites, the poor performance of both formal and informal political institutions, the prevalence of financial and administrative corruption, and the dominance of sectarian and political quotas across all sectors of the state.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الثاني)، الصفحات: 737- 757، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

# المعوقات السياسية وتأثيرها على الإصلاح السياسي العراقي ما بعد العام 2011م

م. د هديل إبراهيم محمد

جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية ، Hadeelibrahim@uokirkuk.edu.iq

**معلومات المقالة**

تاريخ الاستلام : ٢٣ نيسان ٢٠٢٦
تاريخ القبول :١ ايار ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ حزيران ٢٠٢٦

**الملخص**

يكتسب موضوع الإصلاح السياسي في العراق أهمية كبيرة وبالغة، اذ تمثل تجربته بعد عام (2003) حالة فريدة في تاريخ التحولات السياسية المعاصرة، فقد انتقل من النظام الاستبدادي سلطوي احادي الحزبية الى نظام ديمقراطي تعددي فدرالي في ظل ظروف مُعقدة تمثلت باحتلال خارجي وتدخلات إقليمية، فعلى الرغم من إنجازاته الدستورية سواءً بإجراء انتخابات دورية وتداول سلمي للسلطة؛ الا ان عملية الإصلاح السياسي في العراق ماتزال تواجه من المعوقات الداخلية والخارجية العديدة، فقد حالت من دون ان تلبي مطالب المواطنين ومن ثم التحول الى دولة فاعلة يحكمها سيادة القانون، الا ان هذه المعوقات تتشعب؛ لتطال مفاصل الدولة كافة؛ مما تؤثر على الاستقرار المجتمعي ومن ثم تسهم في حالة من الجمود الإصلاحي الذي يأتي في مقدمتها انعدام رغبة الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة والضعف في أداء المؤسسات السياسية بشقيها الرسمية وغير الرسمية وانتشارا الفساد المالي والإداري فضلا عن هيمنة المحاصصة الطائفية والسياسية على أجزاء الدولة كافة.

**الكلمات المفتاحية:**

- العراق
- الإصلاح السياسي
- المحاصصة
- الأحزاب السياسية
- الفساد

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

## المقدمة

يمثل الإصلاح السياسي محورا مهما في عملية التحول الديمقراطي لاسيما في الدول التي عانت من أنظمة استبدادية سلطوية او النزعات الداخلية او حالات من انعدام الاستقرار السياسي، فقد يتجلى الإصلاح السياسي في جوهره بَعده منظومة من التعديلات المؤسسية والقانونية الرامية الى ترسيخ الحكم الرشيد وتعزيزه للقيم مثل الشفافية والنزاهة والمشاركة الشعبية فضلا عن إرسائه لسيادة القانون؛ ونتيجة لهذا عُد الإصلاح السياسي حاجة ملحة لإعادة هيكلة البُنية الداخلية للدولة وتأهيل مؤسساتها؛ لمواجهة المتغيرات السياسية والمستجدات المتسارعة التي تواجه الأنظمة السياسية؛ الا ان موضوع الإصلاح السياسي ما يزال يثير الجدل في الأوساط الاكاديمية والسياسية؛ نظرا للغموض الذي يكتنفه سواء في أهدافه او دوافعه لدى الأطراف المعنية المختلفة؛ مما أدى ذلك الى ان اغلب الدول العالم لاسيما الدول الريعية فشلت في تحقيق الإصلاح السياسي؛ لذا فقد سعت اغلب الأنظمة السياسية الى توجيه اهتمامها نحو إعادة هيكلة مؤسساتها والبنى الاجتماعية والسياسية والثقافية كخطوة أولى نحو الإصلاح السياسي؛ بهدف تحديد شكل الحكومة ووظائفها القانونية وصلاحياتها الدستورية ومن ثم تعزيز دور الديمقراطية في منظومة حكمها.

اما في العراق، فقد يكتسب موضوع الإصلاح السياسي أهمية بالغة، اذ تمثل تجربته بعد عام (2003) حالة متميزة في تاريخ التحولات السياسية المعاصرة، فقد انتقل من النظام الاستبدادي سلطوي احادي الحزبية الى نظام ديمقراطي تعددي فدرالي في ظل ظروف بالغة التعقيد تمثلت باحتلال خارجي وتدخلات إقليمية، فعلى الرغم من الإنجازات الدستورية التي حققها من اجراء انتخابات دورية وتداول سلمي للسلطة؛ الا ان عملية الإصلاح السياسي في العراق ماتزال تواجه العديد من المعوقات الداخلية والخارجية حالت من دون ان تلبي مطالب المواطنين ومن ثم التحول الى دولة فاعلة ويحكمها سيادة القانون، الا ان هذه العقبات تتشعب؛ لتطال مفاصل الدولة كافة، فقد تتضافر عوامل عديدة تعيق من تكريس حالة الجمود الإصلاحي ويأتي في مقدمتها انعدام رغبة الإرادة السياسية لدى النخب الحاكمة والضعف في أداء المؤسسات السياسية بشقيها الرسمية وغير الرسمية وانتشار الفساد المالي والإداري في مفاصل الدولة وهيمنة المحاصصة السياسية والطائفية على أجزاء الدولة كافة. فضلا عن غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني وهشاشة بُنيتها التنظيمية. كما يضاف الى ذلك الثقل في التداخلات الإقليمية والدولية التي تلقي بأثارها على القرار السياسي؛ مما تسهم بتقييد هامش السيادة في ظل رسم بديهيات عملية الإصلاح السياسي.

إن مسالة الإصلاح السياسي في العراق تتجلى بصورة واضحة اعقاب كل دورة انتخابية تشريعية لاسيما بعد الانتخابات التشريعية عام (2010)؛ مما يدفع الى وضع المقومات اللازمة لاستيعاب المعوقات والتحديات، فقد باتت مواجهة حالة التراجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي مسألة لا يمكن التغاضي عنها واستمرارها قد يؤشر الى فشل في العملية السياسية؛ لان القوى السياسية قد أخفقت حتى هذه اللحظة في تشكيلها لخطة إصلاحية مبنية على تجاوزات القطعية مع السياسات التقليدية التي فرضت استمرارية الإخفاق وضعف البنى السياسية اللازمة للبناء الديمقراطي والتحديث السياسي، فما زالت النخب السياسية منذ عام (2003) ولغاية الان تسود وتحكم وفق آليات تروج لمقولات

الاشـتغال بالمحاصـصـة السـياسـية والطائفية؛ مما اظهر نمطا حوكميا يفتقر الى الرشـادة ويعجز عن تلبية احتياجات ومتطلبات التحديث السياسي.

**اولاً/ أهمية الدراسة:**

ترتكز الدراسة على أهمية الحيوية لموضوع الإصلاح السياسي؛ كونه يؤثر على مسار الدولة العراقية واستقرارها كما تكتسب هذه الدراسة أهمية في ضوء التحولات السياسية المتسارعة التي يشهدها العراق منذ عام 2011 وحتى اللحظة الراهنة فضلا عن بيانها القصور الواضح في معالجة منظومة المعوقات الجوهرية التي تحول من دون تحقيق عملية الإصلاح السياسي.

**ثانياً / إشكالية الدراسة:**

تقوم إشكالية الدراسة على ان الإصلاح السياسي في العراق لا يتحقق الا في التغلب على المعوقات الداخلية والخارجية التي تقف حائلا من دون تحقيق عملية الإصلاح ومن ثم الوحدة الوطنية ومن هنا تطرح عدة اسئلة وهي كيف يتحقق الإصلاح السياسي؟ وما هي متطلباته الرئيسة؟ وما هي المعوقات التي تقف بوجه تحقيقه؟ وما هي اهم السبل التي تقوض معوقات عملية الإصلاح السياسي في العراق؟

**ثالثاً / فرضية الدراسة:**

تقوم الدراسة على فرضية مفادها ان المعوقات الإصلاح السياسي في العراق تتشكل من منظومة من الاختلالات البنيوية المتشابكة تتمحور حول ترسيخ نظام المحاصصة الطائفية والسياسية بوصفها اداة لإعادة انتاج النخب السياسية وتوزيعها للموارد؛ مما يسهم في تكريس حالة من الجمود المؤسسي التي تجعل من موضوع الإصلاح السياسي مستحيلا في ظل قصورا لإعادة هيكلة قواعد اللعبة السياسية ذاتها.

**رابعاً / منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة الإصلاح السياسي وتحليل المعوقات التي تؤدي دورا كبير في فشل هذه الظاهرة فضلا عن اعتمادها على المنهج الوظيفي عن طريق تحليل وظائف كل من السلطة التشريعية والتنفيذية.

**خامساً / هيكلية الدراسة:**

تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة مطالب فضلا عن المقدمة والخاتمة، فقد جاء المطلب الأول لبحث المعوقات السياسية الداخلية المتمثلة بالمعوق المؤسساتي والمعوق الانتخابي في حين جاء المطلب الثاني لبحث المعوقات السياسية الخارجية المتضمن بمشكلة المديونية الخارجية والمعوقات الإقليمية والدولية اما المطلب الثالث فقد تخصص في سبل تقويض المعوقات السياسية المؤثرة على الإصلاح السياسي.

## المطلب الأول

## المعوقات السياسية الداخلية

يعد الإصـلاح السـياسـي احدى اهم الإشـكاليات الجوهرية التي تواجه بناء العراق بعد عام (2003)، فقد ارتبطت العملية السياسية بتحديات كبيرة وكثيرة حالت من دون تطبيق النظام الديمقراطي وتحوله الى ممارسات فعلية قادرة على تحقيق الاستقرار والتنمية، اذ تمثل هذه المعوقات في عددا من الظواهر المتشابكة وهي:

**أولا: المعوق المؤسساتي**

على الرغم من ان النظام السياسي في العراق حتى هذه اللحظة مهيئ للعمل والاستقرار؛ الا ان تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها وهو ما دفع بالأستاذ الدكتور (عامر حسن الفياض) الى القول " ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي العراقي عبر اتخاذه المحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى اداءه وطريقة عمله؛ كون المحاصصة قامت في توزيع السلطة على أسس دينية وقومية ومذهبية؛ مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه وغائية العمل التي كانت من المفترض ان تكون موحدة حتى الاختلافات في الرؤى لم تكن في البرامج والاهداف مثل بقية الدول بل صارت على شكل سباق وادعاء كل مكون سياسي بانه يمثل مكون مجتمعي ومن ثم فهو يدافع عن مصالحه ضد مصالح المكونات المجتمعية الأخرى وهذه الحالة ولدت صراع هوياتي داخل المنظومة العامة للبلد، افقدت النظام السياسي ديمومته واستقراره وانسجامه الوظيفي وصارت الوظيفة العامة وسيلة للكسب والثراء حتى لو على حساب الدولة ومؤسساتها واستقرارها" [1] وعلى اثر ذلك لابد من بيان اهم تقسيمات هذا المعوق وهي:

1. **القصور في عمل المؤسستين التشريعية والتنفيذية في أداء مهامهما**: على الرغم من ان الدستور العراقي لعام (2005) قد اعطى صلاحية رقابة للسلطة التشريعية (البرلمان) على اعمال السلطة التنفيذية، اذ تمتد نطاق هذه الرقابة لتشمل الاعمال كافة الصادرة عن السلطة التنفيذية ويكون ذلك من اجل تتبع مدى سلامة الإجراءات والقرارات الوزارية المختلفة فضلا من التحقق من البرامج الحكومية والرقابة على السياسات العامة، اذ يمتلك البرلمان وسائل رقابية منها الأسئلة البرلمانية عبر استفهام عضو او عدد من الأعضاء البرلمان عن أمور يجهلها او أي شيء يرتبط بعمل الحكومة[2] ؛ الا ان البرلمان لم يؤسس لاطار رقابة صارمة ولا تقوية لاطار المسائلة الفعالة بل حتى في اطار الشفافية ما يزال منطق الاتفاقات السياسية والمحاصصة والصفقات التواطئية هي العنصر الفعال في تشكيل الحكومات واسناد المناصب وتوزيعها؛ مما افضى الى ترسيخ ثقافة الولاءات الحزبية والقومية والطائفية على حساب الهوية الوطنية ومعايير النزاهة والكفاءة، فقد عرف نظام الرقابة والمحاسبة في تعامله مع ملفات الفساد في العراق بعد عام (2003) على انه قائم على أساس تحفيز نظام المحاصصة وتفضيله على نظام الكفاءة؛ مما أدى الى انتشار نظام المحسوبية وشراء الولاءات وممارسة الفساد والسكوت عنه، فضلا عن ذلك، فقد اخفق البرلمان في الاضطلاع بدوره الرقابي، فلم يحقق في الحسابات الختامية للموازنات المالية

للسنوات السابقة ولم تمارس اليات الرقابة الذاتية بصورة فعلية، اذ يتجلى ذلك في امتناع مجلس النواب عن رفع الحصانة البرلمانية عن النواب المتهمين بالفساد والإرهاب الا بحالات محددة جدا[3]؛ مما اسهم بتحول الحصانة الى أداة لحماية الفساد[4]، لتكشف الاحصائيات عن حجم هذه الإشكالية، ففي عام (2017) طلب القضاء برفع الحصانة عن (24) نائبا من غير ان يستجاب لذلك، فيما تقدم مجلس القضاء الأعلى بطلبات لرفع الحصانة عن (13) نائبا متهمين بالإرهاب وجرائم جسيمة. ليعاد مجلس القضاء الأعلى في عام (2019) المطالبة برفع الحصانة عن (18) نائبا غير ان البرلمان أحجم عن الموافقة على تلك الطلبات. على الرغم من انه كان هنالك احتجاجات شعبية الواسعة (احتجاجات تشرين) التي اندلعت للمطالبة بالتغيير والإصلاح ومحاسبة الفاسدين. ولم تقتصر هذه الإخفاقات على المستوى التشريعي بل امتدت لتشمل السلطة التنفيذية ومنظومة الشفافية برمتها، اذ لم يفصح مجلس النواب عن الذمم المالية لـ(207) نائبا من مجموع (325) نائبا من الدورة النيابية الثالثة عن ذممهم المالية في حين لم يكشف (200) نائبا من مجموع (329) نائبا في الدورة الرابعة عن ذممهم المالية؛ مما يعكس ذلك خللا بنيويا كبيرا في منظومة النزاهة والشفافية المؤسسية. وهذا بدوره يدل على عدم جدية المؤسسة التشريعية في المضي قدما بإنجاز الإصلاح السياسي ومكافحة الفساد والخضوع لإجراءات العدالة والمحاسبة كأولوية قصوى في جدول اعمال البرلمان وهذا بدوره يطرح فكرة الاصلاح المطروحة والتماهي مع السياسات التقليدية التي فرضت استمرارية الإخفاق وضعف البُنى السياسية اللازمة لمرحلة البناء الديمقراطي والتحديث السياسي [5]. اما على الصعيد الحكومي، فقد يتسم الأداء بالقصور البنيوي، اذ لا تعدو الإنجازات الموثقة في أحيان عدة بمحدودة النطاق؛ كونها مخرجات فردية او قطاعية تفتقر الى الرؤية حكومية التدبيرية الكاملة والشاملة والرشيدة لإدارة الشأن العام؛ مما يكشف ذلك عجز هكلي في تعزيز منظومة الخدمات وبناء المؤسسات ومن ثم يسهم ذلك بإخفاق النظام السياسي في ترسيخه لدولة المؤسسات وخير مثال على ذلك هو تجسد استمراريه الازمة السياسية المزمنة في العراق سواء على مستوى اختيار رئيس جمهورية العراق ام على مستوى تشكيل الحكومة؛ ليتجلى هذا الإخفاق في اعقاب الانتخابات التشريعية الأخيرة حين امتدت المفاوضات لأكثر من ستة اشهر من دون التوصل الى تسوية حكومية فضلا عن عجز النظام في ضمان العدالة في توزيع الثروات والموارد والتراجع في منظومة حقوق الانسان والديمقراطية ويضاف الى ذلك اعتماده على أيديولوجية اقصائية اظهرت هيمنة بعض الأحزاب الكبرى على السلطات الثلاث؛ مما اوجد تنافرا حادا بين ثقافة الأحزاب الثيوقراطية (الإسلامية) وتوجهات الأحزاب المدنية في بناء دولة مؤسسات، فقد عكس ذلك خللا بنيويا خطير. كما انه أسس للفوضى السياسية وعسكرة المجتمع وادامة ظاهرة العنف وتجذرت الطائفية السياسية والتهميش بين الشركاء السياسيين أنفسهم وتحولت المواقع الحكومية الى أدوات للهيمنة والاستحواذ بدلا من ان تكون مواقعا للإصلاح والتنمية؛ مما أسهم ذلك بدخول البلد الى نفق من الصراعات على مراكز النفوذ والسلطة بدلا من الشراكة السياسية الحقيقية.

2. **الصراع بين الأحزاب بوصفه من المعوقات البنيوية امام الإصلاح السياسي:** يعد الصراع بين الأحزاب السياسية وقياداتها احدى اهم المعوقات الهيكلية التي تحول من دون تحقيق الإصلاح السياسي المراد تحقيقه في العراق، اذ اضحى التنافس على المناصب والحصص والمكاسب والامتيازات سمة غالبة على سلوكها في ظل توجهاتها نحو الاستحواذ على الموارد الاقتصادية والسياسية فضلا عن السيطرة على مفاصل توزيعها؛ مما ولد ذلك تراكما

للثروات لدى نخبة محددة عن طريق استغلال الامتيازات وانتشار الفساد المالي والإداري بطريقة ممنهجة ومن ثم تسهم هذه التنازعات والصراعات في زعزعة الاستقرار الداخلي وادامة حالة من الازمات المتتالية التي القت بأثارها على افراد المجتمع ومسيرة حياتهم اليومية بدلا من ان تضطلع هذه الأحزاب بمهامها الجوهرية المتمثلة بصون الامن المجتمعي وتوفير وتامين الخدمات الأساسية للمواطنين[6]. ويرى البعض من ان التناحر بين الأحزاب السياسية وتكريس وجودها من اجل خدمة مصالحها الضيقة قد شكل احدى الأسباب الجوهرية لإخفاق مسار الإصلاحات السياسية في العراق. كما لا ينبغي الاغفال عن ظاهرة التكالب على السلطة وتنامي ظاهرة تكوين الأحزاب والتحالفات السياسية المؤقتة والموسمية التي تنشا مع كل استحقاق انتخابي وهو واقع أدى بالمواطن العراقي في الانتخابات ان يقع في ضياع وتيهان بين حزب وكيان انتخابي وأكثر من مرشح في (18) دائرة انتخابية وبما ترفعه هذه الأحزاب المؤقتة وحتى الدائمة من برامج وشعارات مكررة ومستنسخة افقدتها مقومات المصداقية والثقة والاقتدار والتحفيز والاستقطاب؛ مما عزز من فرص المقاطعة والعزوف عن المشاركة السياسية [7].

### 3. انتشار الفساد المالي والإداري

يعرف الفساد على انه " إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق منافع غير مشروعة ومآرب شخصية ومكاسب خفية". وهو ما يرسى في حالات عديدة البنية التحتية للجريمة المنظمة العابرة للحدود والمرتبطة بشبكات من الاتجار بالبشر والأعضاء والمخدرات وغسيل الأموال وتزييف العملة والعمولات غير المشروعة على الصفقات فضلا عن الجرائم السيبرانية وهذه الجرائم تصنف على انها خيانة للوطن وفقا للمنظومة التشريعية العراقية [8]. وترجع الجذور الأولى لظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق الى مرحلة حرب الخليج الأولى، الا انها تفاقمت تفاقما حادا مع الحصار الاقتصادي في تسعينيات القرن العشرين لتبلغ ذروتها في اعقاب الاحتلال الأمريكي عام (2003) وما رافقه من انهيار مؤسسي وفراغ أمنى شامل؛ مما أسهمت هذه المرحلة في تكريس مكانة العراق في مراتب متقدمة ضمن مؤشر مدركات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، فقد صنفته من بين الدول الأعلى فسادا على المستوى العالمي.

تغلغل الفساد في مفاصل الدولة كافة ومؤسساتها الثلاث، فعلى الصعيد التشريعي، رصدت لجنة النزاهة النيابية تورط عددا من أعضاء مجلس النواب في ممارسات فسادية موثقة أهمها قضية وزير الدفاع الأسبق (حازم شعلان) المتعلقة بصفقة شراء أسلحة [9]. اما على الصعيد السلطة التنفيذية، فقد واجه عددا من المسؤولين في حكومة (أياد علاوي) اتهامات في الفساد طالت وزارة الكهرباء والداخلية والنقل ووفقا لوزير المالية الأسبق (علي علاوي) فان المبالغ المفقودة من الوزرات المذكورة سابقا تتراوح ما بين (500-600 مليون دولار)"[10]، كما واجه وزير التجارة الأسبق (فلاح السوداني) تهما من قبل لجنة النزاهة البرلمانية بالتورط في قضايا فساد مالي واداري وقد حكم عليه بالسجن لمدة (14) عاما [11]. وهذا لا يقتصر على أجهزة الدولة التي هي قمة الهرم في النظام السياسي بل يمتد الى قاعدة هذا الهرم وهي الهيئات الصغيرة، اذ ما يزال العراق يعاني من ابشع جرائم الفساد سواء في مسالة العقود والتعينات والمقاولات والإدارة؛ مما انعكس ذلك على اتساع حجم الفساد المالي في العراق ليشمل البنية الاقتصادية بكاملها؛ ومن ثم انعكاسه على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العراقي، اذ اتسعت ظاهرة البطالة التي ارتفعت لأكثر من (15%) [12]، كما ارتفع

مستوى الفقر المدقع الى (17.5%) وفقا لإحصائية وزارة التخطيط العراقية[13] فضلا عن ارتفاع في نسبة الأُمية وصلت الى(15%) بحسب التعداد السكاني لعام 2024[14] ،وانتشار تعاطي المخدرات لدى فئة الشباب، فوفقا لأحدى الدراسات الاكاديمية شهد عام (2023) اعلى معدل لانتشار لتعاطي المخدرات، اذ بلغت نسبته حوالي (34.19%) الى جانب غياب العدالة في التوظيف؛ نتيجة لاحتكار سطوة الأحزاب الحاكمة وسيطرتها على اليات الدولة[15].

كما يرتبط تدهور الاستقرار والامن الاقتصادي ارتباطا عضويا بتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق وهو ما تكشفه الإحصائيات بجلاء، فقد اثبتت احدى التقارير المركز العالمي للدراسات التنموية "إن العراق حقق خلال مدة من (2006-2014) فوائض مالية تقدر بـــ(700مليار دولار) وقد ذهبت معضمها الى الطبقة السياسية الفاسدة بدلا من توظيفها في إعادة اعمار العراق وتنميته تحويله الى دولة حديثة" لتؤكد هذه الصورة القائمة تقارير منظمة الشفافية الدولية لعام (2019) التي بينت بان العراق في المرتبة الثانية بعد سوريا من بين (6) دول الأكثر فسادا في نهب الثروات الوطنية على المستوى العالم [16] ، فعلى الرغم من هذا الزخم الانتقادي الذي ابدته منظمات المجتمع المدني سواء الدولية او المحلية وكذلك المؤسسات الدينية، التي جاهرت في مناسبات عدة بضرورة معالجة ومكافحة الفساد ومحاسبة مرتكبيه مُعدة اياه بانه آفة تنخر في مقدرات البلد ومواطنيه وتستنزف موارده[17] ؛ الا ان ذلك لم يعطِ للإرادة السياسية الرغبة الحقيقة في عملية الإصلاح ومن ثم عدم توافر الإرادة السياسية للإصلاح السياسي او احداث تغيير في النظام السياسي يصطدم بمصالحها السياسية والاقتصادية لاسيما ما يتعلق بالرواتب والمخصصات والامتيازات التي يتمتع بها أصحاب السلطة فضلا عن ما يتمتع به بعض افرادها من مكانة سياسية تعطيهم الأولوية في تولى المناصب والوظائف العامة.

**ثانيا: المعوق الانتخابي**

تمثل الانتخابات في شكلها الاجرائي احدى ركائز الديمقراطية؛ الا انها في العراق تحولت الى أداة لإعادة انتاج النخب السياسية نفسها وتكريسا لمنظومة الطائفية والمحاصصة؛ بدلا من ان تكون أداة حقيقية نحو الإصلاح السياسي. ويتجلى ذلك عبر اخفاق المؤسسة التشريعية في سن قانون انتخابي عادل يقوم على معيار الكفاءة وهو احدى المطالب الشعبية الذي تبناه افراد المجتمع ابان الاحتجاجات تشرين في حين ظل نظام التمثيل النسبي (سانت ليغو المُعدل) عرضة للتعديل المتكرر، فقد اعيد تعديله مرات عدة اك اخرها في الانتخابات التشريعية لعام (2025) ليعود الى سانت ليغو (1.7)، اذ صوت أعضاء مجلس النواب في (اذار 2023) على ان كل محافظة تعد دائرة انتخابية واحدة متراجعا عن نظم الدوائر الصغيرة الذي اسهم بصعود قوى جديدة ومرشحين مستقلين في انتخابات التشريعية لعام (2021)[18]. وهذا بدوره جعل من المُعدل مصمم في جوهره لصالح الأحزاب الكبرى والكتل النافذة وتضييق الفضاء الدخول امام الأحزاب الصغيرة او المستقلين، فقانون الانتخابات لابد ان يحتل موقعا كبيرا في عملية الإصلاح السياسي؛ الا انه في العراق قد تحول من أداة للتعبير عن الإرادة الشعبية الى أداة للهندسة الانتخابية التي يستعملها الساسة العراقيون؛ لضمان بقائهم في السلطة واقصائهم للأصوات المعارضة لهم. كما لا يمكن الاغفال عن الشكوك المتراكمة التي دارت حول نزاهة العمليات الانتخابية التي افضت الى عزوف شعبي واسع في مستويات المشاركة الانتخابية؛ مما أدت الى حالة من الجزع والتململ من قبل المواطن العراقي، اذ أصبحت عملية البحث عن الاصلح والأفضل امرا عسيرا ومُعقدا بالنسبة للناخبين في ظل

التكالب على السلطة وانتشار المال السياسي وعدم الاكتراث في هموم افراد المجتمع، اذ ان ضعف المشاركة الشعبية في الانتخابات يشير الى تدني وتدهور المكانة او القيمة السياسية والاجتماعية للأحزاب والقوى السياسية وتراجع حيز تأثيراتها وقدرتها وجاذبيتها في تأطير وتوجيه الرأي العام قيما وممارسةً ومواقفاً [19]، كما لا يمكن الاغفال عن عدم تبني واستقطاب المرجعيات السياسية للنخب الوطنية الكفؤة والمستقلة التي يراهن عليها للوصول الى السلطة ومواقعها؛ مما أوصل رسائل سلبية الى الناخبين بعدم الجدوى من المشاركة في الانتخابات لانعدام التغيير وإعادة انتاج نفس الوجوه المستهلكة التي عليها العديد من أدوات الاستفهام ومؤشرات في ضعف الأداء فضلا عن ارتباط بعضها بالفساد، اذ لم تعطِ فرصة للكفاءات العلمية والتكنوقراطية دورا فاعلا ومؤثرا في الحقل السياسي؛ مما جعلها في خانة التحييد او التسيس، فمن يدخل في خانة التحزب يجعلهم في مواقع الدفاع ومعتقدات وقيم الأحزاب المنتمية اليهم فضلا عن جعلهم باحثين عن مواقع مصلحية وادوارا سياسية.

ويضاف الى ذلك التأخير في التعقيدات تشكيل الحكومات المتعاقبة، فالذي نُلحظه بعد كل عملية انتخابية تأخيرا في تشكيل الحكومة وخير دليل على ذلك هو انتخابات التشريعية الأخيرة التي حدثت في (تشرين الأول عام 2025) وحتى هذا الوقت لم يجرِ تشكيل الحكومة، فهذا التأخير يشكل عقبة كبيرة في وجه الإصلاح.

كما إن المعوق الانتخابي يرتبط ارتباطا عضويا بهشاشة الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة في المجتمع مكرسة لقيم المحسوبية والمصالح الحزبية الضيقة على حساب المواطنة الفعالة والمسؤولية والسلوك الانتخابي الواعي وقد اسهم غياب التأطير السياسي والاندماجي في المجتمع الى خلق فراغ سياسي كبير جرد العمل السياسي من مشروعيته الوطنية والشعبية وجعله بعيدا عن هموم المواطنين ومتطلباتهم؛ مما حول الانتخابات الى مجرد وقود انتخابية يشعله السياسيين في أوقات الاقتراع ثم يتخلون عنه[20] ؛ ليتميز العراق خلال العقد الأخير في تراجع المشاركة الشعبية وظهور ثقافة تدعى بالثقافة التواكلية فضلا عن انحصار المشاركة السياسية على مجموعة تتحرك بزخم مناطقي او طائفي في المقابل يعيش فئات كبيرة من افراد المجتمع حالة من اللامبالاة السياسية على الرغم من تضررهم بصورة فعلية من الأوضاع السائدة. وبهذا نرى بان المعوق الانتخابي هو الية تستغلها النخب السياسية التقليدية بوجه عمليات الإصلاحية التي قد يحاولون بعض النخب العلمية الكفؤة من الدخول الى المواقع السلطة؛ الا انها لا تسمح بذلك عبر تعديلها للقانون الانتخابي لصالحها؛ مما يجعل من الانتخابات ما هي الا اجراء شكلي يضفي الشرعية على نظام المحاصصة العاجز عن تلبية متطلبات افراد المجتمع.

**ثالثا: غياب بيئة امنية تساعد على الإصلاح السياسي**

شكلت الظروف الأمنية التي آلت في العراق عقب عام (2003) عاملا معيقا لعملية الإصلاح؛ كونها قد حرمت العمل السياسي في بيئة مستقرة وآمنة وصارت حياة المواطن السياسية رهينة للخطر المحدق الذي أربك العمل الانتخابي وضيع معناه وهذا الارباك قد ترتب عليه نتيجة واحدة ليس على المنظومة السياسية برمتها بل على شخوص بعينهم فقط، فقد باتت الحماية الشخصية حكرا على من يمتلك جناحا مسلحا في حين وجدوا المرشح المستقل والناشط المدني من انفسهم في مواجهة العنف من دون سند يحميهم، فقد كشفت عمليات الاغتيالات الممنهجة عن علاقة وثيقة وواضحة بين الفساد

والإرهاب في اســـتهداف قوى الإصـــلاح بعدها محاولة جادة لتدجين المجتمع وفرض الإرادة بالقوة ورفض للوســـائل الديمقراطية في عملية التغيير السياسي[21]. ومن ناحية أخرى فان العنف السياسي قد طال وهدد حتى المواطنين العزل في سـبيل التأثير السـلبي على خياراتهم الانتخابية عبر منعهم من المشـاركة بغية إعطاء مجال لقوى أخرى. ان هذه الأخطاء المحيطة في العمل السياسـي قد حرمت النظام السياسـي من مشـاركة الكثير من العناصـر الوطنية والكفؤة وسـمح لبعض العناصر غير المهنية بالتحكم في مجريات الأمور لمدة طويلة من الزمن [22]؛ لذا فان هذه البيئة الأمنية لا تساعد على القيام في عملية الإصلاح السياسي الحقيقي في العراق.

كما ان تدهور الوضـع الأمني وانعدام الثقة في القوى السياسـية من قبل الافراد زاد من التعقيدات الوضـع السياسـي وضـــعف الدولة في مواجهة التحديات الإرهابية واعمال العنف؛ مما انعكس ذلك على الوضـــع الأمني وســـقوط بعض المحافظات العراقية في يد الإرهابيين. ووفقا لذلك لابد من انقاذ البلد من الاخطار التي تواجهها والتطلع نحو دولة مستقرة، اذ ان الإقرار بهذا الواقع المؤلم والخطير لا يكفِ بحد ذاته من جانب المسؤولين في الدولة والعاملين في الحقل العام لتبرير غضب أبناء الشعب والاستجابة لمطالبهم في الحرية وتوفير إرادة سياسية تستهدف تحقق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من الخدمات وفرص عمل وإيجاد نظم واطر[23] ومن ثم توافر الشروط اللازمة لإنجاح بناء الدولة المؤسساتية والاصـلاحية، لاسـيما ان العملية السـياسـية في العراق قد أخفقت بإنشـاء دولة مؤسـسـات قادرة على المسـاواة بين افراد المجتمع وعدم التمييز فيما بينهم وتوفير احتياجاتهم بغض النظر عن انتماءاتهم القومية والدينية والمذهبية، اذ لم تأخذ السـياسـات العامة التي هي في الأسـاس تخلق علاقة تواصـل ما بين مؤسـسـات الدولة والمواطنين؛ نتيجة عدم المقدرة في الجهاز الإداري للدولة في تنفيذ سياسات الدولة فضلا عن عدم تلبية طموحات الافراد بالمستوى المطلوب؛ مما انعكس سلبا على زعزعة الثقة ما بين المواطنين والحكومة وهو كان دافعا أساسا بسقوط عددا من المحافظات بيد الارهابيين.

الا ان الملاحظة هنا ان عدم الاستقرار السياسي يعد مشكلة تتفاقم باستمرار في العراق وقد شكلت التعددية الحزبية احدى مظاهر عدم الاسـتقرار السـياسـي في العراق، اذ ان اغلب الأحزاب العراقية بنيت تنظيماتها على أسـاس الانتماءات الطائفية والمذهبية لا على أســاس الهوية العراقية والأحزاب تعيش ازمة ثقة شـديدة التعقيد، اذ انها تتخذ موقفا سـلبيا تجاه الأحزاب الأخرى، فكل حزب يشـــعر بانه يمتلك الحقيقة المطلقة ويرفض إيجاد الحلول التي يعاني منها العراق وعلى حساب الأحزاب والقوى السياسية الموجودة في العلمية السياسية والمشاركة في إدارة مؤسسات الدولة[24] وعليه يتضح مما سـبق ان ازمة الإصـلاح السـياسـي في العراق بعد عام (2011) ليسـت وليدة عامل واحد او اخفاق مرحلي عابر بل هي محصـلة تراكمية لمنظومة متشـابكة من المعوقات البنيوية الداخلية التي تغذي بعضـها البعض وتعيد انتاج نفسـها بحيث يصعب الخروج منها في ظل غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى النخب السياسية.

## المطلب الثاني

## المعوقات السياسية الخارجية للإصلاح السياسي في العراق

تمثل المعوقات الخارجية احدى أخطر العوائق امام عملية الإصـــلاح الســـياســـي في العراق، اذ تجعل المعوقات الخارجية من العراق ساحةً للصـراعات الإقليمية والدولية يسـهم ذلك في جعله بلدا لا يملك خيارات عديدة؛ مما يعرقل أي مسعى إصلاحي حقيقي. وعلى هذا لابد من الخوض في هذه المعوقات وهي:

### أولا: المديونية الخارجية

يعاني العراق من ارث يثقل كاهله من الديون الخارجية لاسيما تلك التي اورثها النظام السياسـي الجديد عن سـابقه، فقد شـــكل هذا الإرث تحديا جوهريا امام مســـاعي التنمية وإعادة الاعمار، فتفاقمت المديونية الخارجية للعراق جراء السياسات المتهورة للنظام السياسي السابق سواء في الحرب مع ايران او مع احتلاله للكويت؛ نتيجة لارتفاع تكلفة الفائدة المترتبة على تلك الديون، فقد دخل العراق الى الحرب مع ايران ولديه احتياط من النقد ما يقارب (36) مليار دولار؛ الا انه بحلول عام (1990) تحول هذا الاحتياط الى ديون كبيرة تصـل الى (130) مليار دولار[25]، اذ وصـلت تكلفة احتلال الكويت الى ما يقارب (52.4) مليار دولار واثر توقيع انهاء الحرب تحمل العراق أعباء احتلال الكويت ودفع تعويضـات الحرب[26]. ولا يقتصـــر الامر على ذلك بل ان مبلغ الإجمالي لديون العراق بحلول عام (2003) بلغ نحو (126) مليار دولار منه (39) مليار دولار لأعضـــاء نادي باريس الصـــناعي (المانيا وفرنســـا واليابان) [27] و(20) مليار لدول غير الأعضاء في نادي باريس منها روسيا والصين ودول اوروبا الشرقية فضلا عن بنوك ومؤسسات غربية تابعة للقطاعات الخاصة التي يقدر ديونها بـــ(20) مليار دولار. اما دول الخليج فان ديونها بلغت حوالي (40) مليار دولار. على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية قد ضـــغطت على بعض الدول من إطفاء او تخفيف من هذه الديوان وصـــلت الى (80%) لاسيما دول نادي باريس؛ الا ان ذلك ما يزال يشكل عائقا كبيرا اما أي عملية إصلاحية خاصة بعد تصريح محافظ البنك العراقي (علي العلاق) بان مجموع الديون الداخلية الخارجية وصلت الى (150) مليار دولار [28].

### ثانيا: المعوقات الإقليمية

تتشابك في الساحة العراقية اجندات قوى إقليمية متنافسة هدفها فرض هيمنتها السياسية؛ مما حول جغرافية العراق الى ســـاحة لتمديد النفوذ وتصـــفية الحســـابات، فقد تســـعى كلا منها للظفر بمزيد من التحركات ومد النفوذ على رقعته الجغرافية؛ مما يعزز من اندفاعهم نحو الهيمنة داخل الشـرق الاوسـط، فعلى الجانب الإيراني تعد أذرعها ممددة ومتغلغلة داخل الأراضـي العراقية بشـكل كبير للغاية عن طريق ادواتها التي تسـعى الى تشـكيل نظام سـياسـي عراقي يتلاءم مع السياسـة الإيرانية. وهناك أيضـا (إسـرائيل) التي تهدف الى نشـر الفوضـى وتسـعير النزعة المذهبية والقومية في المنطقة عموما والعراق خصـــوصـــا، اذ تعمل على تشـــجيع النزاعات الانفصـــالية القومية والدينية حتى تتمكن من اعلان دولتها اليهودية وحل القضية الفلسطينية على حساب الدول التي ستنشأ، فقد تكون مشغولة في الصراعات التي ستنشأ فيما بينها؛ مما سيسمح بان تتمكن (إسرائيل) بالتحول الى ضابط إيقاع صراعات المنطقة؛ ليحقق ذلك مصالحها الخاصة في السيطرة

على مقدرات المنطقة وثرواتها ومن ثم تستطيع (إسرائيل) تحقيق مشروع( تيودور هرتزل) الذي يهدف الى تحقيق السيطرة على المناطق الزراعية الخصبة في جنوب سوريا والجزيرة العراقية السورية؛ لذا فهي تؤيد انفصال كردستان عن العراق[29]. اما تركيا فهي الأخرى لديها مصالح كبيرة داخل العراق، اذ تؤدي أدوارا متناقضة منها حلمها في الهيمنة واستعادة امجادها العثمانية السابقة عن طريق السيطرة على هلال الخصيب [30] وهذه الأدوار كلها تعقد المشهد العراقي ومن ثم تصعب من اتخاذ أي عملية إصلاحية توازن بين هذه الأدوار.

**ثالثا: المعوقات الدولية**

إن تغيير الذي حصل في العراق عام (2003)؛ نتيجة العامل الخارجي عبر استعمال القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية كان له الدور الكبير في خلق حالة من عدم الاستقرار المجتمعي ناهيك عما كان يعانيه المجتمع العراقي سابقا من سلسلة من الحروب غير المبررة اضرت به ايما ضرر، فكان لعدم الاستقرار السياسي ذلك اثارا بالغة الخطورة عليه. ومن مظاهر عدم الاستقرار السياسي هي حالة الانتقال النظام الشمولي الاستبدادي الى النظام الديمقراطي التي أدت الى ولادة العنف المجتمعي بأشكاله كافة سواء على الصعيد الطائفي ام على صعيد الاجتماعي وشرعية النظام والصراعات الحزبية وأزمة الهوية وزيادة الاستقطاب القبلي والشعور بالاغتراب والولاء الوطني ومدى تحققه من عدمه فضلا عن ضعف البناء المؤسسي والخلط والتصادم بين السلطتين القائمة في النظام السياسي والقفز على بعضمهما البعض فضلا عن ضعف في سيادة القانون [31]. وبناءً على هذه المعطيات، فان العملية السياسية في العراق متناقضة بشكل كبير، فمن ناحية انها حولت من نظام شمولي استبدادي مثلما ذكرنا سابقا الى نظام ديمقراطي قائم على الانتخابات والتداول سلمي للسلطة؛ الا ان هذه العملية تظل أسيرة للتدخلات الخارجية سواء التدخل إقليمي ام تدخل دولي؛ مما يجعل الإرادة السياسية لنخب السياسية الحاكمة مرهونة بالتوازنات الإقليمية والدولية فمثلا الولايات المتحدة الامريكية قد ربطت مساعدتها الاقتصادية والأمنية للعراق عبر تحقيق معايير محددة سواء في الشفافية المالية او في اطار مكافحتها للفساد[32]. كما لا يمكن الاغفال عن المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اذ يعدان بانهما الوصي على اقتصاد الدول التي تتعرض للصراعات، فقد يفرضان شروطا قد تكون تعجيزية على المساعدات والقروض التي قد ترتبط ارتباطا وثيقا على تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، وفي هذا الاطار وجدت دراسة بان " إدارة القروض بشكل غير صحيح تزيد من أعباء الديون الخارجية من دون تحقيق تنمية مستدامة" وتوكد هذه الدراسة في الاطار نفسه على توجيه الاقتراض على مشاريع تنوع من مصادر الاقتصاد وتقلل من الاعتمادات على النفط"[33]. وعليه نرى بان أي عملية إصلاحية داخل العراق تتشابك وتتداخل فيها معوقات داخلية وخارجية؛ مما يصعب عل النخب السياسية باتخاذ قرارا تصب في أي جهود إصلاحية حقيقية في ظل استدامة المعوقات الإقليمية والدولية.

## المطلب الثالث

## سبل تقويض المعوقات السياسية المؤثرة على الإصلاح السياسي

على الرغم من مرور العراق عبر تاريخه بحالات عديدة من عدم الاستقرار السياسي تمثلت بالثورات والانقلابات العسكرية في مدد مختلفة؛ الا ان الحالة التي آلت اليها الدولة العراقية في الوقت الحالي تعد الأخطر في تاريخ البلاد الحديث والمعاصر، فقد بات البلد مهددا ببقائه ككيان ودولة موحدة؛ نتيجة للازمات السياسية والاقتصادية والإدارية المتكررة وعدم جدوى في الدعوات الإصلاحية التي تطلق بين الحين والأخر؛ وتبعا لذلك فقد بات من الضروري العمل على اجراء عملية اصلاح شاملة في البُنية النظام السياسي العراقي، الذي أسس في ظروف استثنائية يشوبها الكثير من الأغلاط وعلامات الاستفهام. كما ان البلد بات يحتاج الى عملية اصلاح شاملة تشمل مفاصل إدارة الدولة كافة؛ نتيجة لتفشي الفساد بشكل غير مسبوق فيه وهذا بدوره يفرض وجود مؤسسات قادرة على بناء فضاء سياسي جديد يدار بقواعد لعبة تروم تحقيق الإصلاح والانتقال من ممارسة سياسية مغلقة الى ممارسة مفتوحة وشفافة يكون العمل على تقوية المؤسسات لا الشخوص والزعامات؛ لذا لابد من

1. **الغاء المحاصصة:** اذ كما معروف ان المحاصصة السياسية والديمقراطية التوافقية من عوامل ضعف النظام السياسي العراقي؛ كونها تزرع بذرة التقسيم والتشتت في اركان مؤسسات الدولة وتعزز من غلو وعلو شان الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية؛ لذلك فان إيقاف العمل بهذا النظام يتيح فرصة للحكومة بان تستقر عبر وجود نظام منسجم فيه مع نفسه. كما ان البرامج السياسية التي سيجري طرحها سوف لن تبنى على أساس مصلحة مذاهب والقوميات بل على أساس المصلحة العامة العراقية [34].
2. **المؤسسات التعليمية:** تضطلع المؤسسات التعليمية العامة والخاصة بمسؤولية كبيرة في تشكيلها الوعي الجمعي للمجتمع، فقد تعد الركيزة الرئيسة لتنشئة الأجيال على منظومة القيم الوطنية والمهنية الراسخة وترسيخها الهوية الوطنية والانتماء اليه بعدهما ثوابت لا تقبل المساومة والتقسيم.
3. **توفير بيئة امنية ملائمة للإصلاح السياسي:** لا يمكن لمؤسسات الدولة بمختلف مستوياتها ان تؤدي عملها على اكمل وجه في ظل انعدام الاستقرار الأمني، فالعمل البرلماني يستوجب ان يتمتع أعضائه بحرية كاملة في ابداء الراي واتخاذ المواقف بما يمكنهم من اقتراح السياسات العامة والبت فيها من غير قيد او اكراه وكذلك الحال مع السلطة التنفيذية، اذ تحتاج الى بيئة امنية تمكنها من تنفيذ قراراتها وسياساتها بفاعلية ومهنية وكفاءة ولا يقتصر اثر الاستقرار الأمني على العمل المؤسسي فقط بل يمتد ليشمل استعادة ثقة الافراد في الدولة ومؤسساتها وتعزيز قناعته عن طريق توظيف الموارد الطبيعية توظيفا رشيدا في خدمة التنمية وتحسين مستوى الخدمات لا ان تهر او تستنزف في غير مكانها. وعلى هذا الأساس فان الاستقرار الأمني ضروري للإصلاح السياسي في أي دولة من دول العالم ومنها العراق [35].
4. **الإصلاح الاقتصادي:** يمثل الصلاح الاقتصادي احدى الركائز الأساسية في الأنظمة السياسية المستقرة لأجراء أي عملية إصلاحية، فالتفاوت الاقتصادي ليس فقط ملف اقتصادي بل انه انعكاس ما بين العلاقات السياسية

والاجتماعية في أي مجتمع، لاسيما ان التوزيع العادل للثروات يعني ان يكون هناك انصاف في توزيع الحصص من الدخل والثروات والفرص الاقتصـادية بين افراد المجتمع كافة، اذ تحتوي الدول كافة على الثروات وتختلف من دولة الى أخرى؛ الا ان كثرة الثروات ونقصـها يعد مؤشرا كافيا على العدالة الاجتماعية في توزيعها، فهناك دول تعاني من نقص في الثروات؛ الا ان فيها نسـبة عالية من العدالة في التوزيع وهناك العكس من ذلك دول لديها من الخيرات الكثيرة وميزات سـكانية ومناخية وطبيعية تؤهلها؛ لان تكون من اكثر الدول في العالم من حيث العدالة الاجتماعية، ومع ذلك نراها تعاني من بطالة والكساد والفقر فضـلا هناك تمايز بين افراد المجتمع. وعلى اثر ذلك يمكن القول بان الإصـلاح الاقتصـادي يمثل قدرة النظام السـياسـي في توزيع المنافع والموارد والمخصـصـات المالية فضـلا عن الوظائف بصـورة عادلة بين افراد المجتمع، فالنظام السياسـي الذي يفشـل في توزيع الثروات بأنصـاف يفقد شرعيته أي ان الشعور في الظلم الاقتصـادي من قبل افراد المجتمع قد يتحول الى رفض للنظام السـياسـي القائم؛ مما قد يدفع الحكومات الى لجوء اما الى القمع او الى اصـلاحات شـكلية والعكس صـحيح، فأفراد المجتمع عند شـعورهم بان هناك عمليات انصـاف في توزيع الثروات تقل من ثورانهم وتكبح جماحهم في اللجوء الى العصيان المدني؛ مما يسهم ذلك بخلق مناخا غير مؤاتيا لاي عملية إصلاحية. ويشير في هذا الصـدد أحد الباحثين بان الدول الرعية التي تعتمد على مورد اقتصـادي واحد وهو النفط، فغالبا ما يصـبح تركيز الثروات بيد القوى السـياسـية الحاكمة؛ مما يصـعب من أي عملية إصـلاحية ومن ثم الى تفشـي الفسـاد والمساءلة وضعف في مؤسسات الدولة [36].

5. **ضرورة مراجعة الدستور وتعديله:** باتت مراجعة الدستور العراقي الدائم لعام (2005) ضرورة ملحة، اذ يحتاج الدسـتور الى اجراء تعديلات لازمة او وضـع ملحق دسـتوري يعالج الإخفاقات المرحلة السـابقة من تأويلات وتعقيدات تفسر المواد الملتبسة والقابلة للتحيز لاسيما ان السلوك الأحزاب السياسية تأخذ بما يخدمها أي انتقائية في مواده؛ لاستخلاص من الامتيازات العديدة ومن ثم عرض هذا الملحق على الشعب لاستفتاء عليه. فضلا عن العمل على تشـريع المواد الدسـتورية المعطلة منها قانون النفط والغاز ومجلس الاتحادي فضـلا عن القوانين المنظمة المشار اليها في الدستور [37].
6. **اسناد الوزارات اعتمادا على مبدأ التكنوقراط:** لابد من اسناد الوزارات على أساس الكفاءة والمهنية وليس على أسـاس المحسـوبية والثقة وضـرورة العمل على تبعية الوزراء كافة الى رئيس الوزراء وليس الى كتلهم النيابية من اجل إعطاء الفرصة للحكومة بالقيام في عملية إصلاحية وتحمل المسؤولية الكاملة.

وعليه يتضـح لنا بان تقويض معوقات الإصـلاحية في العراق ليسـت مسـالة فنية تتعلق بتعديل دسـتوري او إضـافة ملحق دسـتوري وتفعيل المواد الدسـتورية المعطلة بل هو مسـائل ثقافية قائمة على تعزيز الوعي والثقة بين افراد المجتمع والمؤسـسـات السـياسـية من اجل الانتقال من نظام المحاصـصـة المقيتة الى نظام قائم على الكفاءة والنزاهة فضلا عن تعزيزه الهوية الوطنية فضلا عن خلق بيئة آمنة للمشاركة السياسية الفعالة.

## الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة يتبين لنا بان البحث في مسالة الإصلاح السياسي في العراق تعد من المسائل بالغة التعقيد، اذ انها تتجاوز في داخلها مجرد تعديلات شكلية على البنى المؤسسية القائمة لتمس في عمقها إعادة لتكوين العلاقة ما بين مؤسسات الدولة وافراد المجتمع على قواعد جديدة مثل الثقة والمشاركة الشعبية والمسائلة والشفافية والنزاهة، اذ لابد من ان ينتقل العراق من نموذج حوكمة يعتمد على المحاصصة الطائفية والسياسية في توزيع المناصب والسلطة الى نموذج يرتكز على المواطنة والمصالح العليا لاسيما ان المحاصصة الطائفية والسياسية تأسس عليها كل من الدستور والنظام الحكم بعد عام (2003) تحولت الى الية لتوزيع المناصب والامتيازات وحتى السلطة السياسية؛ مما اسهم الى ظهور نخب سياسية مستفيدة من حالة الجمود وغياب الإصلاح السياسي الجاد كما ظهر الفساد الإداري والمالي كأحد اخطر المظاهر المرتبطة بهذه النخب التي بدورها تجهض أي عملية إصلاحية تهدد مصالح كياناتها المهيمنة.

فعلى الرغم من ان التجربة العراقية بعد عام (2003) قد اثبتت بان عملية الإصلاح السياسي الحقيقي لا يتحقق بمجرد إرساء إطار دستوري واجراء انتخابات دورية وتبادل سلمي للسلطة بل لابد ان يتوافر إرادة سياسية صادقة وبيئة مؤسسية قادرة على تحويل النصوص الدستورية الى واقع ملموس فضلا عن لابد من هيمنة النخب الرعوية على مفاصل القرار السياسي التي تشكل عائقا بنيويا امام أي محاولة إصلاحية حقيقية.

**اولاً/ الاستنتاجات :**

1. تواجه العراق بعد عام 2003 مجموعة من المعوقات الداخلية والخارجية افشلت من عملياته الإصلاحية.
2. يعد المعوق المؤسساتي من اهم المعوقات الإصلاحية في العراق.
3. انعدام توافر الرغبة والإرادة السياسية لدى النخب السياسية بإجراء عملية إصلاحية سياسية لا تتوافق مع مصالحهم الخاصة.
4. يرتبط الفساد المالي والإداري ارتباطا عضويا بفشل العملية الإصلاحية في العراق.
5. ثمة مجموعة من العوائق التي تعرقل مسار الإصلاح السياسي في العراق ويتصدرها نظام المحاصصة السياسية والطائفية التي بإلغائها ستسمو الهوية الوطنية الجامعة على الهويات الفرعية ومن ثم ستحقق نوعا من التماسك المجتمعي الذي بدوره سينعكس إيجابا على الاستقرار السياسي ليهيئ بيئة مؤسسية في انطلاق مسار عملية إصلاحية سياسية حقيقية.

**ثانياً / المقترحات:**

1. لابد من نجاح أي عملية في الإصلاح السياسي توافر رغبة لدى النخب السياسية تحمل في جوهرها قناعة راسخة بضرورة التغيير، فقد تسعى الى ترجمة ذلك عمليا عن طريق برنامج إصلاحي شامل تحدد عبره اوليات القوى السياسية واجنداتها الإصلاحية وفقا لرؤية استراتيجية واضحة المعالم، اذ لابد ان يرتكز هذا البرنامج على قطيعة

تامة مع أغلاط المرحلة السابقة واخفاقاتها ويرسى في الوقت نفسه دعائم لمشروع سياسي وطني يستشرف مرحلة ما بعد التحول ويؤطر مساراتها.

2. تغدو معالجة إشكاليات نزاهة العملية الانتخابية ضرورة لا تقبل التأجيل او التمهيل بعدها شرطا رئيسا لانطلاق حقيقي في مسار عملية الإصلاح السياسي ويقتضي ذلك تشريعا لقانون انتخابي عادل ومتوازن يأخذ بالحسبان الخصوصيات الاجتماعية والسياسية والجغرافية للأفراد المجتمع. كما يعكس التنوع في النسيج المجتمع العراقي فضلا عن تشريع قانونا جديدا للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اذ يعزز هذا القانون من استقلاليتها الكاملة ويصون عملها ويضمن نزاهتها من أي تدخل سياسي بحت.
3. باتت مراجعة الدستور مطلبا اصلاحيا ملحا وعاجلا لا يحتمل التسويف، فقد يستوجب ذلك اجراء تعديلات دستورية او صياغة ملحق دستوري يعالج الإخفاقات التطبيقية التي كشفت عنها المراحل السابقة ويزيل التأويلات المتضاربة والتعقيدات التفسيرية التي اثارتها المواد المُبطنة والقابلة للتجبير ومن ثم تعرض هذه التعديلات الى استفتاء شعبي لتكتسب شرعيتها الديمقراطية.
4. لابد من التسريع في تشريع المواد المعطلة في الدستور منها مجلس الاتحاد وقانون النفط والغاز وسائر القوانين المنظمة للمواد الدستورية العالقة.

## ـ الهوامش :

1. جابر حبيب جابر، الاسوء في المحاصصة، صحيفة الشرق الأوسط، 2009، ص11247.
2. هدى احمد حسين، دور السلطة التشريعية في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية بموجب الدستور الاتحادي في العراق، مجلة العلوم السياسية، حزيران 2024, ص192.
3. احمد عدنان الميالي، مدخل للإصلاح السياسي في العراق، اذار 2020، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305
4. حمزة رشيد الصيداوي، حصانة أعضاء مجلس النواب وقانون العقوبات وكيفية محاسبتهم في العراق، صحيفة التأخي، 16 اب 2025.
5. احمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.
6. احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام 2003: دراسة تحليلية، مجلة السياسة الدولية، 2014, ص8.
7. المصدر نفسه، ص9.
8. صدام إبراهيم خضير، الحكومة والإصلاح السياسي في العراق، 18 تموز 2019، متاح على شبكة المعلومات الدولية: http//www.politics-dz.com
9. كمال حسن البصري وباسم عبد الهادي، سياسة الإصلاح في العراق 2003-2008، معهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد، بلا تاريخ، ص16.
10. مذكرة اعتقال حازم الشعلان أكبر عملية نصب في التاريخ: أسلحة فاسدة للعراق، صحيفة السفير، 2005، ص11225.
11. السجن 21 عاما على وزير التجارة العراقي الأسبق المتهم بقضايا فساد، 12 شباط 2018، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://arabic.rt.com/middle_east
12. العراق ضمن اعلى 10 دول عربية بمعدلات البطالة في عام 2025، 10 شباط 2026، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://shafaq.com/ar
13. وزارة التخطيط العراقية، وزارة التخطيط: تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تراجع نسبة الفقر في العراق الى 17.5 عما كانت عليه عام 2018 حيث بلغت حينها (20.05%)، 2025 متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://mop.gov.iq/archi

14. امنة السلامي، التخطيط تعلن انخفاض نسبة الامية في العراق، 4 أيار 2025، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://ina.iq/ar/local/232684--.htm
15. Younis, Nasir Muwafaq; Ahmed, Mahmoud Mohammed; Majeed, Haider Mohammed, epidemiological profile of substance abuse in Iraq: Retrospective study, Journal of Education and health promotion, 2025, p12.
16. صدام إبراهيم خضير، مصدر سبق ذكره.
17. احمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.
18. وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات البرلمانية العراقية 2026: هل تحول المشهد السياسي ام تعيد انتاجه، المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 9 تشرين الثاني 2025.
19. عامر عبد رسن الموسوي، سانت ليغو المعدل.. الية حسابية بوجه سياسي، جريدة الزمان، 2025 واحمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.
20. احمد عدنان الميالي، مصدر سبق ذكره.
21. ماهر لطيف، مستقبل الإصلاح في العراق بين دول المؤسسات والمليشيات المسلحة، المركز الديمقراطي العربي، 2020
22. وفيق السامرائي، الانتخابات العراقية والخيارات المؤمولة، جريدة الشرق الأوسط، 2010.
23. مهدي الحافظ، الان والغد معالجات في الاقتصاد والسياسة، منشورات الجمل، بيروت، 2019, ص329.
24. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، 2013، ص261.
25. Alexander, Justtin, Downsizing Saddam`s Odious debt, 4 march 2024, https://archive.globalpolicy.org/security/issues/iraq/contract/2004/0302odiousdebt.htm
26. العراق يسدد اخر دفعة من تعويضات غزو الكويت البالغة 52.4مليار دولار، 9 شباط 2022، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60327970
27. GTR, US and Germany to write off Iraq's debt, 15 December 2004, https://www.gtreview.com/news/europe/us-and-germany-to-write-off-iraqs-debt/
28. محافظ البنك المركزي يحدد حجم ديون بلاده على تزايد العجز المالي، 18 تشرين الأول 2025، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://arabic.rt.com/business/
29. محمد السلامي، العراق بين فكي الطموحات الإيرانية الإسرائيلية، تشرين الثاني 2016، متاح على شبكة المعلومات الدولية: https://rasanah-iiis.org/english/monitoring-and-translation/articles/iraq-between-the-jaws-of-iranian-and-israeli
30. Nebahat Tanrıverdi Yaşa" .From Frontline to Central Regional Node:Turkey's Recalibration of its Regional Strategy in Iraq ".*SWP Comment* ،October, 2025, p2.
31. احمد فاضل جاسم داود، مصدر سبق ذكره، ص10.
32. Ali Mamouri, What are Washington's options if Maliki returns as Iraq's premier: sanctions or worse?, 2026, https://www.aa.com.tr/en/americas/what-are-washingtons-options-if-maliki-returns-as-iraqs-premier-
33. Mustafa Mahmood Meteab and Omer Ali Hussein, The effects of Iraq borrowing from International Financial institutions, American journal of business practice, 2025, p253.
34. مجموعة مؤلفين، اهم الاحداث التي مر بها العراق عام 2016. كربلاء -العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2017، ص20.
35. سعدي إبراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، *مجلة BAD*، 2018، ص ص51-52.
36. مهد موحان جياد، وعمار سعدون سلمان. "تحديات بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006." مجلة العلوم السياسية، 2025، 215.
37. زيد العلي، ويوسف عوف. الدستور العراقي: تحليل المواد الخلافية الحلول والمقترحات. بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020، ص 39 وص88.

## المصادر

**أولا/ الكتب:**


1. زيد العلي، ويوسف عوف. *الدستور العراقي: تحليل المواد الخلافية الحلول والمقترحات*. بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، 2020.
2. كمال البصري، وباسم عبد الهادي حسن. *سياسة الإصلاح الاقتصادي في العراق 2003-2008*. بغداد: معهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بلا تاريخ.
3. محمد وائل القيسي. *مكانة العراق في الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج: دراسة مستقبلية*. الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
4. مجموعة مؤلفين. *اهم الاحداث التي مر بها العراق عام 2016*. كربلاء -العراق: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2017.
5. مهدي الحافظ. *الان والغد معالجات في الاقتصاد والسياسة*. بيروت -لبنان: منشورات الجمل، 2009.


**ثانيا/ الدوريات:**


1. احمد فاضل جاسم داود. "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد عام 2003: دراسة تحليلية، "*مجلة السياسية الدولية*، 2014.
2. مهد موحان جياد، وعمار سعدون سلمان. "تحديات بناء القدرات التوزيعية في العراق بعد عام 2006."*مجلة العلوم السياسية*، 2025.
3. سعدي إبراهيم. "عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003."*مجلة BAD*، 2018.
4. هدى احمد حسن. "دور السلطة التشريعية في الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية بموجب الدستور الاتحادي في العراق."*مجلة العلوم السياسية*، حزيران, 2024.


**ثالثاً/ تقارير:**


1. ماهر لطيف. *مستقبل الاصلاح في العراق بين دول المؤسسات والميليشيات المسلحة*. المركز الديمقراطي العربي، 2020.
2. وحدة الدراسات السياسية. "الانتخابات البرلمانية العراقية 2025: هل تحول المشهد السياسي ام تعيد انتاجه." *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 9 تشرين الثاني, 2025.


**رابعا/ الصحف والجرائد:**


1. جابر حبيب جابر. "الاسوء في المحاصصة."*صحيفة الشرق الأوسط*، رقم 13 (ايلول 2009).
2. حمزة رشيد الصيداوي. "حصانة اعضاء مجلس النواب وقانون العقوبات وكيفية محاسبتهم في العراق."*صحيفة التأخي*، 16 اب , 2025.

3. عامر عبد رسن الموسوي. "سانت ليغو المعدّل.. آلية حسابية بوجه سياسي، جريدة الزمان." *جريدة الزمان*، 2025.
4. مذكرة لاعتقال حازم الشعلان أكبر عملية نصب في التاريخ: أسلحة فاسدة للعراق." *السفير*، 2005.
5. وفيق السامرائي. "الانتخابات العراقية والخيارات المؤمولة." *جريدة الشرق الأوسط*، رقم 11428 (2010).

**خامسا/ مواقع الانترنت:**

1. احمد عدنان الميالي. مدخل للاصلاح السياسي في العراق. أذار, 2020. (تاريخ الوصول 11 اذار, 2026).https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305
2. السجن 21 عاما على وزير التجارة العراقي الأسبق المتهم بقضايا فساد. 12 شباط, 2018. https://arabic.rt.com/middle_east.
3. العراق ضمن اعلى 10 دول عربية بمعدلات البطالة في عام 2025. 10 شباط, 2026. : https://shafaq.com/ar.
4. العراق يسدد آخر دفعة من تعويضات غزو الكويت البالغة 52.4 مليار دولار. 9 شباط, 2022. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60327970.
5. امنة السلامي. التخطيط تعلن انخفاض نسبة الامية في العراق . 4 ايار, 2025. -https://ina.iq/ar/local/232684 .-.htm
6. صدام إبراهيم خضير. الحكومة والإصلاح السياسي في العراق، ، 18 تموز 2019، 2019. -http//www.politics .dz.com
7. محافظ البنك المركزي يحدد حجم ديون بلاده ويعلق على تزايد العجز المالي. 18 تشرين الأول, 2025. /https://arabic.rt.com/business.
8. محمد السلامي. العراق بين فكي الطموحات الإيرانية الإسرائيلية. تشرين الثاني, 2016. -https://rasanah iiis.org/english/monitoring-and-translation/articles/iraq-between-the-jaws-of-iranian .and-israeli
9. وزارة التخطيط. وزارة التخطيط: تعلن نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق تراجع نسبة الفقر في العراق الى (17.5) عما كانت عليه عام 2018 حيث بلغت حينها (20.05%). 2025. https://mop.gov.iq/archi.

## sources


**First/ Books:**

1. Zaid Al-Ali and Yousef Awf. The Iraqi Constitution: Analysis of Contentious Articles, Solutions, and Proposals. Beirut: Friedrich Ebert Foundation, 2020.

2. Kamal Al-Basri and Basim Abdul-Hadi Hassan. Economic Reform Policy in Iraq 2003-2008. Baghdad: Iraqi Institute for Economic Reform, n.d.

3. Mohammed Wael Al-Qaisi. Iraq's Place in the American Strategy Towards the Gulf: A Future Study. Doha: Arab Scientific Publishers, 2013.

4. A Group of Authors. The Most Important Events That Iraq Experienced in 2016. Karbala, Iraq: Center for Strategic Studies, 2017.

5. Mahdi Al-Hafiz. Now and Tomorrow: Treatments in Economics and Politics. Beirut, Lebanon: Al-Jamal Publications, 2009.

**Second/ Periodicals:**

1. Ahmed Fadel Jassim Dawood. "Societal Instability in Post-2003 Iraq: An Analytical Study," International Politics Journal, 2014.

2. Mahdi Mohan Jiyad and Ammar Saadoun Salman. "Challenges of Building Distributive Capacities in Post-2006 Iraq." Journal of Political Science, 2025.

3. Saadi Ibrahim. "Political Instability in Post-2003 Iraq." BAD Journal, 2018.

4. Huda Ahmed Hassan. "The Role of the Legislative Authority in Overseeing the Actions of the Executive Authority under the Federal Constitution of Iraq." Journal of Political Science, June 2024.

**Third/ Reports:**

1. Maher Latif. The Future of Reform in Iraq: Between Institutional States and Armed Militias. Arab Democratic Center, 2020.

2. Political Studies Unit. "The 2025 Iraqi Parliamentary Elections: Will They Transform the Political Landscape or Reproduce It?" Arab Center for Research and Policy Studies, November 9, 2025.

**Fourth/ Newspapers and Journals:**

1. Jaber Habib Jaber. "The Worst of Quotas." Asharq Al-Awsat Newspaper, No. 13 (September 2009).

2. Hamza Rashid Al-Sidawi. "The Immunity of Members of Parliament, the Penal Code, and How to Hold Them Accountable in Iraq." Al-Ta'akhi Newspaper, August 16, 2025.
3. Amer Abdul Rasen Al-Mousawi. "The Modified Sainte-Laguë Method: A Mathematical Mechanism with a Political Face." Al-Zaman Newspaper. Al-Zaman Newspaper, 2025.
4. “Arrest Warrant for Hazem al-Shaalan: The Biggest Fraud in History: Corrupt Weapons for Iraq.” As-Safir, 2005.
5. Wafiq al-Samarrai. “The Iraqi Elections and the Hopeful Options.” Asharq Al-Awsat Newspaper, No. 11428 (2010).

**Fifth/ Websites:**

1. Ahmed Adnan al-Mayali. An Introduction to Political Reform in Iraq. March 2020. https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/23305 (Accessed March 11, 2026).
2. Former Iraqi Trade Minister Sentenced to 21 Years in Prison on Corruption Charges. February 12, 2018. https://arabic.rt.com/middle_east.
3. Iraq Among the Top 10 Arab Countries with the Highest Unemployment Rates in 2025. February 10, 2026. https://shafaq.com/ar.
4. Iraq Pays Final Installment of Compensation The $52.4 billion invasion of Kuwait. February 9, 2022. https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60327970.
5. Amna al-Salami. Planning Ministry announces decrease in illiteracy rate in Iraq. May 4, 2025. https://ina.iq/ar/local/232684--.htm.
6. Saddam Ibrahim Khudair. Government and Political Reform in Iraq. July 18, 2019. http://www.politics-dz.com.
7. Central Bank Governor determines the size of his country's debt and comments on the increasing budget deficit. October 18, 2025. https://arabic.rt.com/business/.
8. Mohammed al-Salami. Iraq between the jaws of Iranian-Israeli ambitions. November 2016. https://rasanah-iiis.org/english/monitoring-and-translation/articles/iraq-between-the-jaws-of-iranian-and-israeli
9. Ministry of Planning. The Ministry of Planning announces the results of the socio-economic survey of families in Iraq, showing a decrease in the poverty rate to 17.5%, compared to 20.05% in 2018. 2025. https://mop.gov.iq/archi